12
العالم اليوم
العدد 5506
السبت
31 يناير 2009
إشراف
عزة نصر

بعد الحديث عن الإغراق وانهيار الصناعة المحلية

من يفك «لوغاريتمات» سوق الحديد فى مصر

ما يحدث الآن فى سوق الحديد أمر يؤكد أن مصر بلد بلا كتالوج أى أن كل شىء فيها غير متوقع فمنذ شهور قليلة كان يعانى السوق من أزمة ارتفاع أسعار الحديد واتهام البعض بالاحتكار والمطالبة بفتح باب الاستيراد رأفة بالمستهلكين، والآن بعد فتح باب الاستيراد وانخفاض الأسعار يطالب البعض بفرض رسم اغراق على واردات الحديد بحجة حماية الصناعة الوطنية وما بين هذا الرأى و هذا التوجه وجدنا وبدون سابق انذار إعلان المنتجين المحليين عن تعاقدهم على كميات كبيرة من الحديد المستورد باعتبار أن الاستيراد أصبح الآن أكثر ربحية من الإنتاج وهو ما اثار ردود فعل كبيرة من جانب الخبراء والمستثمرين والحكومة أيضا التى تمارس عليها ضغوط شديدة من قبل الصناع لفرض ضريبة وارد على الحديد بحجة حمايتهم من الاغراق ..(صناعة وتجارة) تفتح اليوم ملف مستقبل أسعار الحديد باعتبار أن الحديث عن الأسعار فى مصر قضية ساخنة بالإضافة إلى مستقبل الصناعة المحلية خاصة وأنا لدينا حوالى 21 منتجا لحديد التسليح منها 18 مصنع درفلة نشأت بعد توافر مادة البليت من دول الاتحاد السوفيتى السابق وتعتمد بنسبة 90٪ على شراء البليت من الخارج.

وثلاثة مصانع أخرى متكاملة من حيث مراحل التصنيع المختلفة ويصل إجمالى طاقتها الإنتاجية إلى 6,4 مليون طن منها 90٪ استثمارات قطاع خاص، أيضا مناقشةجدوى رسم وارد على عمليات الاستيراد بالإضافة إلى مناقشة اتجاه المنتجين للاستيراد ومدى خضوع الدولة لهم وهل ستتراجع الدولة عن حمايتها للمستهلك وتتجه إلى حماية الصناع أم ستترك الدولة السوق على مصراعيه باعتبار أن التجارب السابقة أكدت عدم جدوى الحماية.

فى البداية يقول طارق الجيوشى رئيس مجلس إدارة مصنع الجيوشى للصلب إن كل ما يحدث الآن بالسوق فى صالح المستهلك وهذه حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها بالرغم من الكميات الكبيرة المبالغ فيها التى تم استيرادها لأن الواقع يؤكد أن الأسواق المحلية بالفعل يوجد بها تشبع نتيجة لعدم التنسيق بين المستوردين أنفسهم فهناك كميات كبيرة من الحديد التركى دخلت السوق وهو أمر فى مجمله غير سيئ كما يظن البعض لأن ذلك ساهم فى احداث حالة من التوازن والاستقرار فى الأسعار ويضيف الجيوشى أن تواجد الحديد المستورد بالأسواق كان ضرورياً لخفض الأسعار وهو ما حدث بالفعل وعن توقعاته خلال الفترة المقبلة قال الجيوشى إن الوضع لن يتغير فى ظل استمرار عمليات الاستيراد أما إذا حدثت قرارات جديدة فمن المتوقع اشتعال سوق الحديد خاصة فى ظل الاقبال الكبير من المستهلكين وشركات المقاولات على الحديد التركى لجودته وانخفاض سعره للمستهلك النهائى.

أيضا يرى د. رضا العدل أستاذ الاقتصاد أن فرض رسوم جمركية على الحديد المستورد سيساهم فى عودة الأسعار إلى الارتفاع من جديد بعد استقرارها خلال الشهور الأخيرة، ويضر بالمستهلكين الذين مازالوا ينتظرون انخفاضات جديدة فى الأسعار، وذلك أسوة بالأسعار العالمية التى وصلت إلى 500 دولار للطن حوالى 2800 جنيه مضيفا أن الحديث عن انهيار الصناعة المحلية أمر سيئ لأن ذلك يدل على أن الصناعة الوطنية برغم الدعم الذى تقدمه لها الدولة لا تستطيع المنافسة وهذا يتطلب ضرورة مراجعة تلك الشركات لنفسها فهى خلال الفترة السابقة كانت تحقق مكاسب ضخمة والآن أرباحها انخفضت وهذا شىء طبيعى ومتوقع ومن المفترض ألا يؤثر عليها بهذا الشكل خاصة أننا نعيش فى ظل اقتصادات حرة ومبدأ عرض وطلب.

كذلك قال الدكتور عزت معروف، خبير الصناعة ونائب رئيس الاتحاد العربى للحديد والصلب سابقا، إنه ضد فرض رسم وارد على استيراد الحديد لأن ذلك سيعود بنا إلى نقطة البداية وهى تحكم البعض فى السوق كما أنه قرار ضد المستهلك وهذا هو الأهم مضيفا أن الأسعار فى كل العالم انخفضت ومع ذلك الأسعار المحلية مازالت مرتفعة وبالتالى فإن فتح باب الاستيراد على مصراعيه مميزاته أكثر من عيوبه لأن قرار الاستيراد جاء لتعديل الأوضاع السيئة داخل السوق المحلية بشكل عام، أما الحديث عن حدوث اغراق بالأسواق فهذا أمر مبالغ فيه وإن كانت الكميات المستوردة كبيرة مطالبا ترك الأسواق لمبدأ العرض والطلب لأن المواطن عانى كثيرا خلال الفترة السابقة ومن حقه أن يجنى ثمار هذا خاصة بعد انخفاض الأسعار العالمية التى كانت الشماعة التى يعلق عليها الصناع المحليون عملية ارتفاع الأسعار.

من جانبه يضيف أحمد الزينى، نائب رئيس الشعبة العامة لتجار مواد التشييد والبناء بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، أن قرار فتح باب الاستيراد كان ضرورياً خاصة بعد انخفاض الأسعار العالمية وعدم انخفاض الأسعار المحلية.

موضحا أن قرار المهندس رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة بفتح باب الاستيراد لا يعد انقلابا على الصناع المحليين، بقدر ما هو محاولة للحد من الارتفاعات المستمرة فى الأسعار.من جانب البعض، بالإضافة إلى إعطاء المستهلك حقه من حيث الحصول على الحديد بأسعاره الحقيقية مشيرا إلى أن أى سلعة فى العالم مرتبطة بمبدأ العرض والطلب وليس من المعقول أن يصل طن الحديد فى مصر إلى أكثر من 4500 جنيه وهو يباع فى الخارج بـ 3000 جنيه نافيا حدوث انهيار للصناعة الوطنية لأن أسعار الخامات انخفضت فى العالم كله وبالتالى فإن الشركات المحلية ستتعرض لانخفاض فى الأرباح ليس أكثر.

خالد البورينى رئيس شركة «الهبة» للتجارة والصلب يرى أن قيام المنتجين باستيراد الحديد هدفه اغراق السوق وتدخل الدولة لفرض رسم اغراق، مشيرا إلى ضرورة ابقاء الاوضاع الحالية وعدم التدخل وترك السوق للمنافسة لأنه ليس من الحقيقى أن هناك انهياراً سيحدث لهم لأن الواقع يؤكد أن هؤلاء المصنعين تم دعمهم من الدولة بشتى الطرق مثل الحصول على طاقة رخيصة وأراض وحوافز.

وكان المفترض أن يقوم هؤلاء المصنعون بتعظيم الصناعة الوطنية، مطالبا الدولة متمثلة فى وزارة الصناعة والتجارة بضرورة تأسيس مجلس أعلى للصلب ومواد البناء لمتابعة وتنظيم ومراقبة منظومة صناعة الحديد فى مصر بدءا من الإنتاج والتسعير مرورا بتصدير الفائض وانتهاء باستيراد الكميات اللازمة لسد الاحتياج المحلى من الحديد.

تكدس

ويؤكد ونيس عياد «رئيس مجلس إدارة شركة ميتاد حلوان لإنتاج الصلب» أن الأسواق المصرية حاليا أصبحت متكدسة بالحديد الذى تم استيراده من الخارج.

مشيرا فى ذلك إلى أن كميات الحديد المستورد التى دخلت البلاد قد بلغت 200 ألف طن فى 20 يوماً فقط.

وبالتالى فإن هذا الوضع قد أدى لحدوث حالة من التكدس الذى يهدد المصانع المصرية حاليا بالتوقف عن العمل وخاصة وأن هذا التكدس يأتى فى الوقت الذى يتوقف فيه المستهلك عن شراء الحديد سواء كان محلياً أو مستورداً.

ويتعجب عياد من الوضع الحالى الذى بات عليه الاستيراد ويقول بلهجة تحمل المزيد من السخرية إنه قد بدأ يجهز نفسه محليا لغلق مصنعه والبدء فى الاستيراد!!

مشيرا فى ذلك إلى أن المشكلة الحقيقية التى ظهرت فى ظل تواجد هذا الاستيراد العشوائى الذى يتم بدون ضوابط أنه أصبح هناك تجار يعملون فى قطاعات أخرى مثل السيارات واللحوم.. وغيرها قد توجهوا لاستيراد الحديد والعمل به وبالتالى فإن الوضع أصبح يعانى من عشوائية تهدد الصناعة بالإغراق وعدم القدرة على الاستمرار.

ولهذا فلابد أن تقوم الدولة بالتدخل لتنظيم العمليات الاستيرادية بحيث لا تتم بهذه العشوائية التى ستؤدى فى النهاية للاضرار بالصناعة المحلية وتعرض المصانع للإغلاق.

ويقترح عياد أن يتم التنظيم من خلال مجموعة من الآليات منها تحديد كوتة شهرية حسب احتياجات السوق، أو اتخاذ أية آليات أخرى تنظيمية بهدف حماية الصناعة وعدم ترك الأمور على وضعها الحالى الذى بات يهدد الصناعة بالفعل.

ضرر

ويؤكد محمد سيد حنفى «مدير عام غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات» أنه حتى هذه اللحظة فإن الغرفة لم تتلق أية مذكرات أو طلبات من المصانع المنتجة للحديد تفيد بضررها من الحديد الذى يتم استيراده من الخارج وتطالب بفرض رسوم إغراق.

مشيرا فى ذلك إلى أن غالبية من قاموا باستيراد شحنات الحديد من الخارج هم أساسا منتجى حديد بالأسواق وأصحاب مصانع ومؤكدا على أن أسعار الحديد مازالت ثابتة بالأسواق ولم يحدث لها أى تأثر بالواردات، وأنه فى العديد من الجهات لايزال الحديد غير متوافر فى لحظة الشراء ولابد من القيام بحجز الطلبيات.

حماية

وعلى الجانب الآخر فإن دكتور محمد عبدالباقى «رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية» ينتقد الصناعة المصرية ويؤكد أن صناعة الحديد إذا لم تكن قادرة على المنافسة والصمود أمام المنتجات الأجنبية بعد كل هذه السنوات من الحماية التى قدمتها الدولة لها فإن هذا يعد دليلاً على وجود قصور بها فى تطوير قدراتها بما يؤهلها من للمنافسة والاستمرار وخاصة وأن هذه الصناعة بالأخص قد ظلت لسنوات طويلة محمية ولا يتم السماح بدخول أية كميات من الخارج ولهذا فإنه يجب عليها أن تتعلم من التجربة وتعمل على زيادة كفاءتها وقدرتها على المنافسة بالسوق.

ويضيف عبدالباقى: أن حماية الدولة للصناعة دائما تكون لفترة محدودة وليس طوال العمر.

فهى تتواجد فقط من أجل حماية الصناعة ومساعدتها على التطور.. ولهذا فإن سماح وزارة التجارة والصناعة حاليا بدخول الحديد المستورد من الخارج يعد خطوة مطلوبة وذلك لايجاد نوع من المنافسة العادلة بالأسواق.

وفيما يتردد حول تعرض الأسواق حاليا للاغراق من جراء دخول كميات من الحديد أكثر من احتياجات الأسواق فإن عبدالباقى يؤكد أن عمليات الاستيراد بوجه عام تخضع لآليات العرض والطلب بمعنى أنه إذا لم يكن هناك طلب محلى على الكميات القادمة للبلاد فإن التجار لن يقدموا على استيراد شحنات زائدة وذلك لأن هذا يعنى تعرضهم لخسائر.

فالأسواق تتوازن وحدها وإذا كانت هناك حالة من الاغراق اليوم فإن ذلك يأتى نتيجة لتعطش السوق لسنوات كثيرة ماضية، وأيضا خوفا من قيام الدولة بوضع رسوم على الحديد الذى يتم استيراده فى المستقبل القريب.

■ محمد سيد حنفى: الغرفة لم تتلق أية طلبات من المصانع تفيد بضررها

■ ونيس عياد: هناك عشوائية فى الاستيراد وصلت لـ200 ألف طن فى 20 يوماً

■ د. محمد عبدالباقى: الصناع لم يستطيعوا المنافسة بعد حمايتهم لسنوات